تحليل دالتي الصادرات والواردات في التجارة الخارجية الأردنية

Analysis of the function of exports and imports in the Jordanian foreign trade

الأستاذ المساعد الدكتور
أمين بشير البشير
كلية إدارة الأعمال/ جامعة عجلون الوطنية

Assistant Prof.Dr. Amin Bashir Al- Bashir

Faculty of Business Administration - Ajloun National University

ملخص :

تحاول هذه الدراسة تحليل دالتي الصادرات والواردات السلعية الأردنية خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١٤)، وذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل القياسي، ومحاولة تبيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في كل من الصادرات والواردات خلال هذه المدة ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معظم المتغيرات المعتمدة ذات دلالة إحصائية معنوية، وذلك يعني أن هذه المتغيرات توضح الجزء الأكبر من تغيرات الصادرات والواردات، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه مازال الناتج المحلي الإجماليمن أهم العوامل المؤثرةبالنسبة للصادرات الأردنية، أما بالنسبة للواردات الأردنية فإن نسبة (الاستهلاكي / الناتج المحلي الإجمالي) هو العامل الأهم المؤثر بهذه الواردات، كما أن معلمة التضخم كانت سالبة بالنسبة للواردات السلعية .

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الواردات، التجارة الخارجية .

Abstract

This study attempts to analysis functions exports and imports of Jordanian function during the period (2001 -2014). Analysis using descriptive and standard analysis. It also amid at investigating the impact of some economic variables in both exports and imports during this period. This study has concluded that most of the approved changes were statistically significant moral. It means that these variables explain the bulk of the exports and imports, changes. The result also showed that the gross domestic product was still as one of the most important influencing factors which influence the Jordanian exports. While for imports of Jordan, the proportion of (consumer /GDP) is the most important factor affecting these imports. In addition that the inflation effect was negative for commodity imports.

Keywords: exports, imports, foreign trade.

مقدمة:

تعد التجارة الخارجية أحد العوامل المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سعت الكثير من الدراسات إلى دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية بهدف تطوير مكانة التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني والعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاه الاقتصادي اللذين يمكن اعتبارهما من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، لذلك اهتم الباحثون بإجراء الدراسات التطبيقية على التجارة الخارجية، وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية المختلفة المؤثرة في الصادرات والواردات، إلا أن هذه الدراسات لم تتوصل إلى نتائج قطعية، بل اختلفت نتائجها من دراسة لأخرى، وذلك باختلاف المتغيرات الاقتصادية الخاضعة للدراسة من جهة ،و اختلاف العينات أو الدول الخاضعة لهذه الدراسات من جهة أخرى.

والواقع أن تحليل دالتي الصادرات والواردات في التجارة الخارجية الأردنية يتطلب استخدام أدوات التحليل الوصفي والقياسي لتحديد العوامل المؤثرة في الصادرات والواردات الأردنية وذلك خلال فترة الدراسة المعتمدة والممتدة بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠١٤، لذلك يقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسيين أولهما يستخدم التحليل الوصفي لدراسة واقع التجارة الخارجية ودراسة بعض العوامل المؤثرة فيها خلال المدة المدروسة، أما الثاني فيستخدم التحليل القياسي لبعض المتغيرات المؤثرة في كل من الصادرات والواردات .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن العلاقة بين كل الصادرات والواردات وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى أي يمكن أن تصاغ هذه المشكلة من خلال السؤالين التاليين:

1. ما هي العلاقة بين الصادرات الأردنية وكل من الناتج المحلي الإجمالي ، سعر صرف الدينار، والانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي) ؟ .
2. ما هي العلاقة بين الواردات الأردنية وكل من نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي، الصادرات السلعية، التضخم ؟.

أهمية البحث وأهدافه :

تنطلق أهمية البحث من تزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى معرفة العوامل المؤثرة في كل من الصادرات والواردات، وقياس أثر هذه العوامل في التجارة الخارجية الأردنية، بالإضافة إلى ذلك تعود أهمية الدراسة إلى أنها تحاول تقديم بعض المقترحات التي تساعد في تعزيز مكانة التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني .

كما يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل أهمية قطاع التجارة الخارجية في الأردن .

2. تحليل دالة الصادرات الأردنية ، وقياس أثر بعض المتغيرات المؤثرة في هذه الصادرات .
3. تحليل دالة الواردات الأردنية، وقياس أثر بعض المتغيرات المؤثرة في هذه الواردات .

فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على الفرضين التاليين:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات وكل من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر صرف الدينار، والانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي) في الأردن.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات وكل من نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي، والصادرات السلعية، والتضخم وذلك في التجارة الخارجية الأردنية .

منهجية البحث:

تبنى الرؤى العلمية في الأبحاث والدراسات الحديثة على المنهج العلمي القائم على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المختلفة المتعلقة بتساؤلات البحث، لذا سيتم استخدام المنهج الوصفي ومنهج الاستدلال بنوعيه الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التحليلي الكمي (القياسي) مع اللجوء إلى المنهج التاريخي أحياناً .

أولاً : الدراسات السابقة :

1- دراسة (Ruba Abu Shihaband et al , 2014):
تصبوإلىدراسةالعلاقةالسببيةبينالنموالاقتصاديوالصادراتفيالأردنباستخدامنهجيةجرانجرمنأجلتحديداتجاهالعلاقةبينالمتغيرينخلالالمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢. وقد توصلت هذه الدراسة إلىأنهناكعلاقةسببيةللانتقالمنالنموالاقتصاديللتصدير ،وليسالعكس.

2- دراسة (AltintaşandTürker2014):وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات التجارة الخارجية التركية وذلك من خلال بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد التركي مثل الدخل القومي، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الصرف الحقيقية، وأسعار التصدير والاستيراد للفترة ما بين(١٩٨٧ – ٢٠١١) وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين كل من الدخل المحلي،سعر الصرف الحقيقي، أسعار التصدير ،وبين الصادرات في المدى الطويل، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف الحقيقي وبين الواردات في المدى الطويل .

3- دراسة (تومي صالح، جمعة رضوان، ٢٠١٣):قامت هذه الدراسة بإيجاد العلاقة بين الواردات من السلع والخدمات في الجزائر وأسعار النفط العالمية ومعدل التضخم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات الجزائرية وأسعار النفط العالمية ومعدل التضخم لدول (OECD)، وقددلت دوال

الاستجابة على أن الواردات الجزائرية جد حساسة لهذين العاملين، وأن التنمية الاقتصادية مرهونة باستقرارهما .

4- **دراسة (عدنان كريم نجم الدين ومنهل مطر شوتر، ٢٠٠٢):** قامت هذه الدراسة بتحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية كالصادرات والواردات من السلع الاستهلاكية ،و الصادرات والواردات من السلع الوسيطة، والصادرات والواردات من السلع الرأسمالية وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن دوال الصادرات كانت معنوية بدرجة عالية، أما بالنسبة للواردات فقد أظهرت الدراسة أنها تتأثر بدرجة أكبر بحجم الصادرات بسبب علاقات التبادل السلعي (المقايضة) بين الأردن والدول الأخرى .

5- **دراسة (مفرج بن سعد الحقباني، ٢٠٠٢):** تركزت الدراسة على البحث عن العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة تطبيقية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنها تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في عدم القدرة على التوصل إلى نتيجة قطعية حول طبيعة واتجاه العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الواردات والصادرات .

6- **دراسة (Gray and Singer 1988):** حاول الباحثان في هذه الدراسة تقسيم الدول موضوع الدراسة إلى مجموعتين، وهي مجموعة الدول التي تتمتع بظروف طلب دولية مواتية، ومجموعة الدول التي تواجه ظروف طلب دولية غير مواتية، حيث تمت دراسة معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كلتا المجموعتين، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتوضح أن هناك علاقة ارتباط طردي موجب في المجموعة الأولى بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان الارتباط ضعيفاً أو غير موجود في المجموعة الثانية .

7- **دراسة (Michaely 1977):** قامت هذه الدراسة ببحث العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وذلك لاختبار الفرض القائل بأن نمو الصادرات السريع يؤدي إلى نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن معامل Sperman للارتباط بين هذين المتغيرين كان ٠,٣٨ وهو معنوي عند مستوى ثقة ١ %، وقد استطاع من خلال هذه الدراسة التوصل إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي .

ثانياً : واقع التجارة الخارجية الأردنية:

تعد التجارة الخارجية معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من الاستيراد وتصدير البضائع إلى العالم الخارجي، كما تعكس مؤشرات التجارة الخارجية مستوى تطور البنى الهيكلية للاقتصاد الوطني، لذا بدأ الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية في الأردن منذ الاستقلال، لكن هذا الاهتمام كان يخضع

للسياسات التجارية والاقتصادية المتبعة داخل المملكة، والتي كانت تسعى دائماً إلى تحويل الاقتصاد الأردني من اقتصاد ذو قدرة إنتاجية ضعيفة نسبياً إلى اقتصاد ذو قدرة إنتاجية منافسة، وذلك من خلال تحديث القاعدة الإنتاجية وتحسين البيئة الاستثمارية ونقل التكنولوجية بهدف التجديد الإنتاجي وتطوير التبادل التجاري، إلا أن هذا كان يصطدم أحياناً بنقص العملات الصعبة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، بيد أنها كانت تعمل على تقليل العجز الحاصل في الميزان التجاري إلا أن هذا العجز ما زال في حالة متزايدة .

يوضح لنا الجدول (١) تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية وسعر الصرف ومعدل التضخم في الأردن خلال المدة (٢٠٠١ – ٢٠١٤) :

الجدول (١)

الناتج المحلي والواردات السلعية والصادرات السلعية وسعر الصرف ومعدل التضخم في الأردن خلال المدة(٢٠٠١ – ٢٠١٤)

(الوحدة: مليون دينار)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	م. ن م إ%	الصادرات	م. ص %	الواردات	م .و%	الميزان التجاري	*سعر الصرف	التضخم %	الانفتاح الاقتصادي %	الانفاق الاستهلاكي / الناتج المحلي
2001	6339	5.8	1626.7	21.7	3453.8	5.9	-1827.1	1.4	1.8	80.1	104.4
2002	6794	7.2	1963.9	20.7	3599.1	4.2	-1635.2	1.4	1.8	81.9	100.6
2003	7228.8	6.4	2136.7	8.8	4072	13.1	-1935.3	1.4	2.3	85.9	101.5
2004	8090.7	11.9	2753	28.8	5799.2	42.4	-3046.2	1.4	2.6	105.7	102.9
2005	8925.4	10.3	3049.6	10.7	7442.8	28.3	-4393.2	1.4	3.5	117.5	107.4
2006	10675.4	19.6	3689.9	21	8187.7	10	-4497.8	1.4	6.3	111.2	105.7
2007	12131.4	13.6	4063.6	10.1	9722.2	18.7	-5658.6	1.4	4.7	113.6	107.3
2008	15593.4	28.5	5623	38.3	12060.9	24	-6437.9	1.4	13.9	113.4	101.1
2009	16912.2	8.4	4526.3	-19.5	10107.7	-16.1	-5581.4	1.4	-0.7	86.5	96.9
2010	18762	10.9	4990	10.2	11050.1	9.3	-6060.1	1.4	5	85.5	95.7
2011	20476.6	9.1	5684.6	13.9	13440.2	21.6	-7755.6	1.4	4.4	93.4	105.1
2012	21965.5	7.2	5599.5	-1.5	14733.7	9.6	-9134.2	1.4	4.7	92.5	101.7
2013	23851.6	8.5	5618	0.3	15667.3	6.3	-10049.3	1.4	5.6	89.2	103.7
2014	25437.1	6.6	5953	5.9	16280.2	3.9	-10327.2	1.4	2.8	87.4	101.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المراجع التالية :

1. **دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني للأعوام (٢٠٠١، ٢٠١٤) ، الاعداد (٥١ ،٦٤).**
2. **البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣.**
3. **دائرة الاحصاءات العامة، الأردن بالأرقام ٢٠١٣، العدد ١٦، ٢٠١٤**

يتضح من الجدول (١) ما يلي:

١ – الناتج المحلي الاجمالي:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر وبمعدلات نمو مختلفة ، إذ ارتفع من (6339) مليون دينار في عام ٢٠٠١ إلى(٢٥٤٣٧,١) مليونديناردينار في عام ٢٠١٤، أما من حيث معدلات النمو فقد بلغت (٥,٨%) عام ٢٠٠١ وتزايدت بشكل كبير حيث وصلت إلى (٢٨,٥%) عام ٢٠٠٨ ثم بدأت بالتراجع التدريجي إلى أن بلغت (٦,٦%) في عام ٢٠١٤ .

٢ – الصادرات والواردات والميزان التجاري:

- زيادة الصادرات السلعية بشكل مستمر رغم التراجع الحاصل في العامين(٢٠٠٩، ٢٠١٢) ،إذ ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من (1626.7) مليون دينار عام ٢٠٠١إلى (٥٩٥٣) مليون دينار في عام ٢٠١٤ وذلك بمعدل نمو قدره (٥,٩ %) عن العام ٢٠١٣، بالإضافة إلى التطور الكبير الحاصل في عام ٢٠٠٤ إذ بلغ معدل نمو الصادرات السلعية في هذا العام (٢٨,٨ %).
- زيادة الواردات أيضاً وبشكل مستمر على الرغم من تراجعها خلال العام ٢٠٠٩، إذ ارتفعت قيمة الواردات الأردنية من (3453.8) مليون دينار عام ٢٠٠١ إلى (١٦٢٨٠,٢) في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل ١)، وذلك بمعدل نمو قدره (٣,٩ %)في العام ٢٠١٤ عن العام ٢٠١٣، كما يلاحظ ارتفاع معدل نمو الواردات عام ٢٠٠٤ حيث بلغت (٤٢,٤%) في هذا العام .

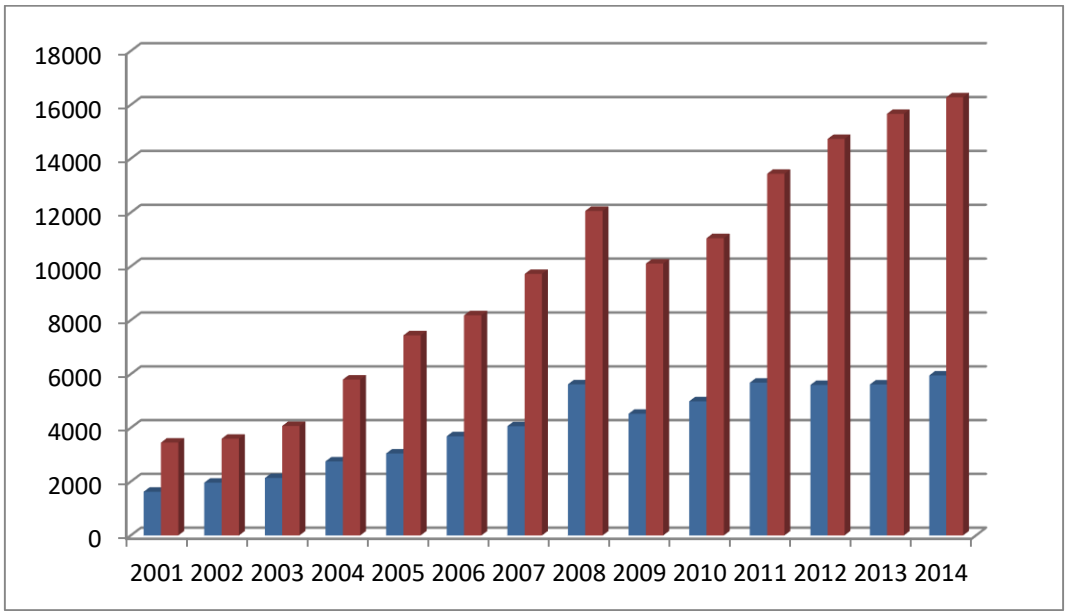

الشكل (١)

تطور الصادرات والواردات خلال المدة (٢٠٠١– ٢٠١٤)(الوحدة: مليون دينار

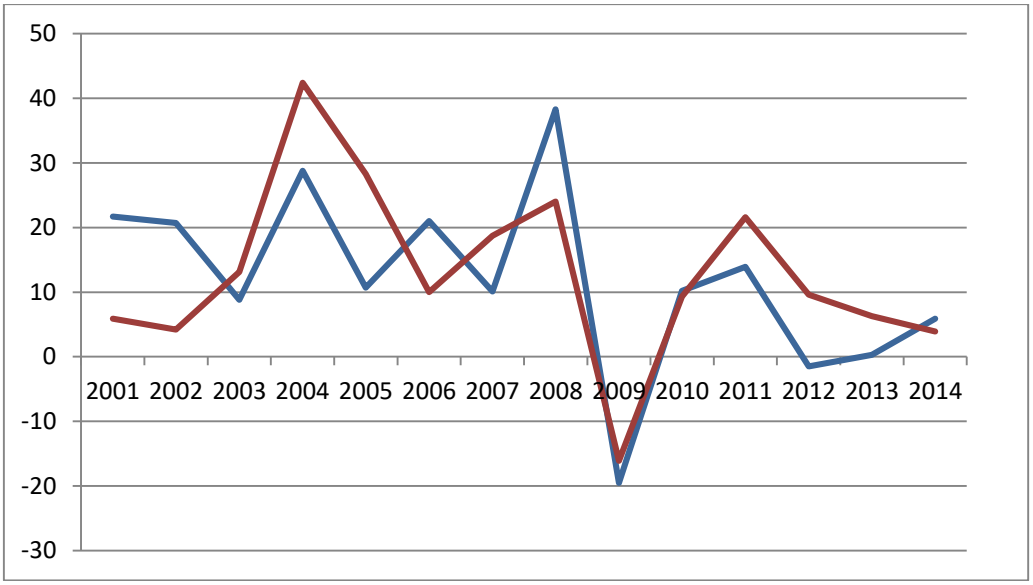

الشكل (٢)

تطور معدلات نمو الصادرات والواردات: م . ص: معدل نمو الصادرات، م . و: معدل نمو الواردات

يتضح من الشكل أعلاه تذبذب معدلات نمو كل من الصادرات والواردات وخصوصاً في العام ٢٠٠٩ .

- يلاحظ أن الميزان التجاري كان في حالة عجز دائم، وذلك بسبب زيادة قيمة الواردات على الصادرات، والتي تعود في أحد أسبابها إلى ارتفاع سعر برميل النفط الخام في الأسواق الدولية مما أدى إلى زيادة قيمة الواردات من المحروقات، و كذلك نتيجة زيادة الواردات السلعية وخصوصاً بعد مدة الانفتاح على الدول العربية، حتى وصل العجز إلى قيمة (١٠٣٢٧,٢) مليون دينار في العام ٢٠١٤، كما يتضح من الشكل (٣).

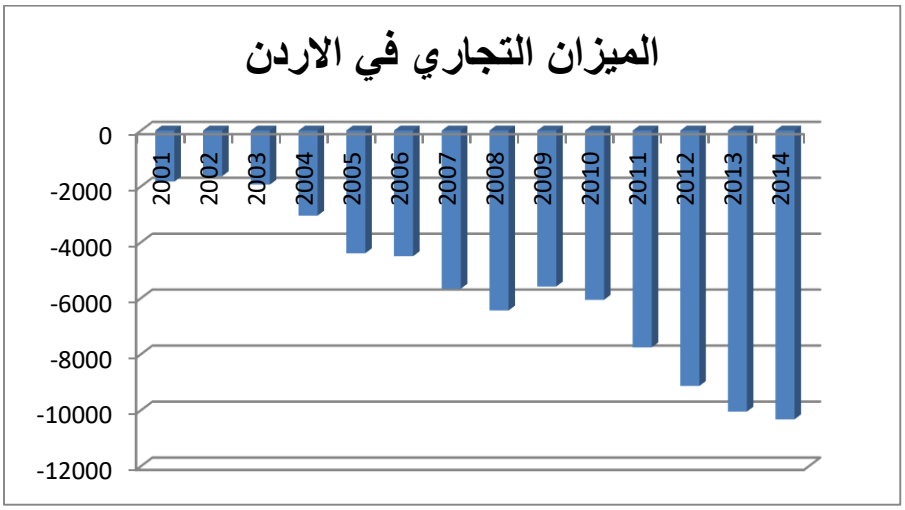

الشكل (٣)

تطور الميزان التجاري خلال المدة (٢٠٠١ - ٢٠١٤) .

يتضح من الشكل أعلاه الاستمرار في عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة .

٣ – التضخم في الأردن:

توضح لنا البيانات الواردة في الجدول (١) تذبذب قيمة التضخم في الأردن صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة، حيث أخذ في الارتفاع بشكل مستمر حتى بلغ أعلى معدل له في عام ٢٠٠٨ إذ بلغ (١٣,٩ %) ثم أصبح سالباً العام الذي يليه ثم عادت قيمة التضخم للارتفاع خلال المدة التالية إذ تراوحت قيمته بين (٤,٤% – ٥,٦ %) خلال الاعوام ٢٠٠١ – ٢٠١٤، وتعود أسباب ارتفاع هذا التضخم منذ عام ٢٠٠١ إلى تأثير ارتفاع أسعار المستوردات الأردنية من العالم نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية، ولأثر مجموعة العوامل النقدية الناجمة عن التوسع الكبير في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وارتفاع تحويلات المغتربين.

٤ – سعر صرف الدينار الاردني:

يعتمد البنك المركزي الأردني على نظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي كخيار أمثل وأنسب للاقتصاد الأردني لملائمته للمتغيرات الاقتصادية الأساسية، ويهدف البنك المركزي من إتباع هذه السياسة إلى تحقيق دور ايجابي في المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي للمملكة **(البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، ٢٠١٣)** .

ويلاحظ من الجدول (١) أن سعر صرف الدينار ثابت وبمقدار ١,٤ دولار أمريكي للدينار الواحد وقد تم إتباع هذه السياسة منذ تشرين الأول من العام ١٩٩٥(**بربور**، ٢٠٠٨) حيث أسهم نظام سعر الصرف المتبع في الأردن في تعزيز الثقة بالدينار الأردني وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية فضلاً عن مساهمته في تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

ثالثاً – التحليل القياسي للصادرات والواردات في التجارة الخارجية الأردنية :

١–النموذج القياسي :

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لملائمته مع طبيعة الدراسة، والذي يعبر عنه بأنه تحليل العلاقة الدالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك وفق الصيغة الآتية:

$$Y = B0 + B1\ X1 + B2\ X2 + \ldots\ldots + B\ n\ X\ n + E$$

٢– أساليب تحليل البيانات:

من خلال تصنيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها تم استخدام كلاً من الواردات السلعية والصادرات السلعية كمتغير تابع وذلك خلال المدة ٢٠٠١ – ٢٠١٤ باستخدام معادلة الانحدار الخطي لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات الواردة في الجدول (١) كما سيتم اعتماد(٠,٠٥) كمستوى معنوية .

٢ ــ ١ ـ معادلة الصادرات:

أحتلت نظرية النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في الأدب الاقتصادي، وحيث إذْ تعتبر هذه النظرية أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على النمو الاقتصادي لكن كان أهمها وفق هذه النظرية هو التوسع في الصادرات، وحيث ذكرت تفسيرات كثيرة تربط بين هذين المتغيرين (LEE and HUANG , 2002) كان من أهمها أن العمل على زيادة الصادرات وعدم تقلبها من حيث الكم والقيمة، وتفعيل زيادة الطلب عليها مع عدم تركزها النوعي والجغرافي، يؤدي إلى زيادة واتساع القاعدة الإنتاجية، وبالتالي زيادة قدرة الاقتصاد القومي على امتصاص الصدمات التي تواجهه من جراء التقلبات والهزات والتطورات والأزمات الاقتصادية التي تشهدها الأسواق العالمية والدولية(**الحرازي، ٢٠٠٢**)، كالأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، كما إن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وعلى تغيير معدل التبادل التجاري لصالح البلد،إضافةً إلى أن العمل على زيادة الصادرات يؤدي إلى استغلال موارد كانت متعطلة أو خاملة وتوجيهها نحو فروع النشاط الاقتصادي الموجه للتصدير، من خلال توجيه جزء من رأس المال والعمل المتحققة في فروع القطاعات الاقتصادية النشيطة إلى الفروع الأخرى والمناطق الأقل نمواً، كما أن زيادة الصادرات فيالبلدانالنامية تؤدي إلى استخدام تكنولوجيا متقدمة والاستفادة من الموارد الاقتصادية بشكل كبير مما يؤدي إلى تحول كبير في منحنى إمكانيات الإنتاج لهذه الدول النامية (TABAN, 2008)، وأخيراً يمكن القول أن العمل على زيادة الصادرات يؤدي بصفة عامة إلى تشجيع وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وتطبيق الأساليب الحديثة في إنتاج السلع التصديرية، الأمر الذي يؤدي في مجمله إلى زيادة كبيرة ومستمرة في معدل النمو الاقتصادي، والذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من جديد بسبب وجود علاقة تأثير مباشر وباتجاهين بين معدل النمو الاقتصادي والصادرات .

وفيما يخص الأردن، فإن الناتج المحلي الإجماليبعد من أهم المتغيرات بالنسبة للصادرات الأردنية، بالإضافة إلى سعر الصرف الذي يلعب دوراً هاماً في حجم الصادرات الأردنية، كما أن للانفتاح التجاري دوراً هاماً في زيادة الصادرات الأردنية وبناءاً على ذلك فإن دالة الصادرات الأردنية تتحد بالشكل التالي:

Ex = f (GDP , exhang , tra)

علماً أن Ex: تمثل الصادرات السلعية

GDP: تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

exchange: يمثل سعر صرف الدينار الأردني .

tra: يمثل الانفتاح التجاري (أو الانكشاف الاقتصادي) (الانكشاف الاقتصادي: وهو نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي).

و بتحليل بيانات الجدول (١) وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (٢)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.983[a]	.967	.961	319.83995	.967	160.738	2	11	.000	1.313

a. Predictors: (Constant), TR, GDP
b. Dependent Variable: EX

الجدول (٣)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32886306.564	2	16443153.282	160.738	.000[a]
	Residual	1125273.505	11	102297.591		
	Total	34011580.069	13			

a. Predictors: (Constant), tr, GDP
b. Dependent Variable: EX

الجدول (٤)

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part
(Constant)	-2462.218-	628.915		-3.915-	.002	-3846.451-	-1077.985-			
GDP	.239	.014	.936	17.057	.000	.208	.270	.942	.982	.935
tr	32.419	6.294	.283	5.150	.000	18.565	46.272	.303	.841	.282

a. Dependent Variable: EX

يتبين من التحليل الإحصائي أن معادلة الصادرات هي على الشكل الآتي:

Ln(EX) = -2462.2 + 0.239 ln(GDP) + 32.4 ln(tr)

يتضح من هذه المعادلة أنه تم طرد المتغير المستقل الثاني وهو سعر الصرف من هذا التحليل الإحصائي وهي نتيجة منطقية، وذلك بسبب ثبات هذا المتغير من قبل البنك المركزي الأردني خلال مدة الدراسة مع تغير باقي المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وعلى الرغم من أهمية هذا المتغير فإنه لا يمكن تفسيره احصائيا، لذلك يكتفى بتحليله وصفياً واقتصادياً كما سلف ذكره .

كما يتبين من الجدول (2) أن قيمة R Square بلغت (96.7%) وهي نسبة مرتفعة تفسر أن هناك علاقة ارتباط قوية، أي أن96.7% من تغيرات المتغير التابع (الصادرات السلعية) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، وتفسر النسبة المتبقية وهي (3.3%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية)، وأن قيمة (Durbin - Watson) بلغت (1.313) مما يعني وجود ارتباط في النموذج.

ويوضح الجدول (3) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (160.738) عند مستوى معنوية محسوب (=Sig000) وهي أصغر من (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج ككل.

ومن ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول (4) يتبين ما يلي:

- جاءت معلمة الناتج المحلي الإجماليموجبة (و هي متوافقة مع النظرية الاقتصادية)، إذ بلغت (0.239) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.000) ويشير ذلك إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية بمقدار 23.9 % من الوحدة، وبما أن (Sig= 0.000)<α(مستوى المعنوية 0.05)لذا فإن B1ذات معنوية ولها دلالتها الإحصائية .
- معلمة الانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي) جاءت موجبة ، حيث بلغت (32.419) بمستوى معنوية محسوب (Sig=0.000)، ويشير ذلك إلى أن زيادة الانفتاح التجاري، أي زيادة تحرير التجارة الخارجية، بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية بمقدار 324% من الوحدة ، ولأن (Sig=0.000)<α(مستوى المعنوية 0.05) فإنB2 ذات معنوية ولها دلالتها الإحصائية.

٢ ــ ٢ ـ معادلة الواردات :

أعطى الأدب الاقتصادي أهمية كبيرة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، إذْ توصلت كثير من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بينهما، بينما العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي كانت أقل أهمية، وكذلك الدراسات التجريبية كانت قليلة نسبياً مقارنة بالدراسات الأخرى بين الصادرات والنمو الاقتصادي (**Uğur, 2008**)، على الرغم من أن بعض الدراسات قد توصلت إلى وجود دور للواردات أكبر من الصادرات للتأثير على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي الواردات إلى استيراد التكنولوجيا ورؤوس الأموال والأفكار والسلع ذات التأثير الكبير على النمو الاقتصادي **(Tahir , 2013)**، إذتعمل الواردات على إمداد المجتمع بما يحتاجه من السلع والخدمات الضرورية التي لا تتوفر مقومات إنتاجها، أو لارتفاع تكاليف الإنتاج لتلك السلع والخدمات في حال إنتاجها محلياً، كذلك تعمل الواردات على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، فضلاً عن توفير السلع والخدمات نصف المصنعة والمواد الخام والسلع الرأسمالية والتي تلعب الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وبالمقابل يمكن القول إن الزيادة المستمرة في الواردات وعدم تراجعها من حيث الكم والنوع، يعتبر مؤشراً على انخفاض القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، وبالتالي الاعتماد المستمر على العالم الخارجي **(الحرازي، ٢٠٠٢، وشوتر، ٢٠٠٢)**

وبذلك تتأثر الواردات السلعية بالإنفاق الاستهلاكي، إذ أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الاستهلاكي والواردات الإجمالية، فكلما زاد الإنفاق الاستهلاكي أدى ذلك إلى زيادة الواردات، كما تتأثر

دالة الواردات السلعية بسعر الصرف، وكذلك بالتضخموبناءاً على ذلك يمكن تحديد دالة الواردات بما يلي:

Im = f (C / GDP, inf , Ex)

علماً أن Im: الواردات السلعية .

C / GDP: نسبة الإنفاق الاستهلاكي / الناتج المحلي الاجمالي .

inf:يمثل التضخم .

Export: الصادرات السلعية .

وبتحليل بيانات الجدول (١) وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول (٥)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.986[a]	.973	.965	805.86057	.973	120.900	3	10	.000	1.142

a. Predictors: (Constant), Ex, c, Inf
b. Dependent Variable: Em

الجدول (٦)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.355E8	3	78514000.395	120.900	.000[a]
	Residual	6494112.508	10	649411.251		
	Total	2.420E8	13			

a. Predictors: (Constant), Ex, c, Inf
b. Dependent Variable: Em

الجدول (٧)

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part
1 (Constant)	-17019.079-	7098.748		-2.397-	.037	-32836.076-	-1202.082-			
c	151.784	67.562	.122	2.247	.048	1.248	302.321	-.123-	.579	.116
Inf	-164.443-	84.587	-.129-	-1.944-	.081	-352.913-	24.028	.526	-.524-	-.101-
Ex	2.885	.182	1.081	15.872	.000	2.480	3.290	.977	.981	.822

a. Dependent Variable: Em

يلاحظ من خلال الجداول أعلاه أن معادلة الواردات هي على الشكل التالي:

Ln(im) = -17019 + 151.78 ln(c/GDP) – 164.44 ln(INF) + 2.88 In(Ex)

كما يتبين من الجدول (٥) أن قيمة R Square بلغت (97.3%) وهي نسبة مرتفعة تقارب الواحد الصحيح وتفسر أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات، أي أن97.3% من تغيرات المتغير التابع (الواردات السلعية) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي نسبة الإنفاق الاستهلاكي / الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والصادرات السلعية ، وتفسر النسبة المتبقية وهي (2.7%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية)، وأن قيمة (Durbin - Watson) بلغت (1.142) مما يعني وجود ارتباط في النموذج .

ويوضح الجدول (٦) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (120) عند مستوى معنوية محسوب (=Sig0.000) وهي أصغر من (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

ومن ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول (٧) يتبين ما يلي:

- جاءت معلمة الإنفاق الاستهلاكي / الناتج المحلي الإجمالي موجبة، إذ بلغت (151.78) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig=0. 0.048) ويشير ذلك إلى أن زيادة نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار 151.78 % من الوحدة، وبما أن (Sig=0.048)<α(مستوى المعنوية 0.05) فإنB1 ذات معنوية ولها دلالتها الإحصائية.
- معلمة التضخم جاءت سالبة، حيث بلغت (164.443-) بمستوى معنوية محسوب (Sig=0.081)، ويشير ذلك إلى أن نقصان التضخم بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات السلعية بمقدار 164.44% من الوحدة، ولأن (Sig=0.081)> α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي أن قيمتها في المجتمع =0.

- جاءت معلمة الصادرات موجبة، إذ بلغت (2.88) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig=0.000) ويشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار 151.78 % من الوحدة، وبما أن(Sig=0.000)<α(مستوى المعنوية 0.05) فإنB3 ذات معنوية ولها دلالتها الإحصائية.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً – النتائج:

1. تشير نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات المستخدمة في تحليل دالة الصادرات كانت معنوية بدرجة عالية أي أن هناك علاقة ارتباط قويةبين الصادرات السلعية وكل من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري.
2. تشير نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات المستخدمة في تحليل دالة الواردات كانت معنوية بدرجة عالية، أي أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الواردات السلعية وكل منننسبة الإنفاق الاستهلاكي/ الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والصادرات السلعية .
3. الميزان التجاري كان في حالة عجز دائم وذلك بسبب زيادة قيمة الواردات على الصادرات، والتي يعود في أحد أسبابها إلى ارتفاع سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية .

ثانياً – التوصيات:

اعتماداً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن أن توصي بما يلي:

1. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنمية وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي، وذلك باعتبارهما القاعدة الأساسية للصادرات السلعية الأردنية ، بالإضافة إلى دورهما في عملية تصحيح الخلل الهيكلي بين الصادرات والواردات، وبالتالي تحسن وضع الميزان التجاري .
2. تنويع التركيبة النهائية للصادرات الوطنية للحد من الاعتماد على المواد الأولية، وبالتالي العمل على تخفيض الآثار السلبية المترتبة على التقلبات الكبيرة في أسواق هذه المواد .
3. العمل على متابعة ومراقبة التطورات الحادثة في الأسواق العالمية ،مع رفع إنتاجية وجودة السلع المصدرة بما يتناسب مع هذه التطورات من جهة، وما يناسب أذواق المستهلكين من جهة أخرى .
4. تنسيق السياسات الاستثمارية والإنتاجية العربية، للحد من التشابه الكبير في اقتصاديات الدول العربية، ولزيادة فرص التبادل التجاري فيما بينها .

المراجع:

1- تومي صالح، جمعة رضوان، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية ١٩٧٠ – ٢٠١٠ (دراسة قياسية لحالة الجزاير)، مجلة الباحث، عدد ١٢، ٢٠١٣ .

2- عدنان كريم نجم الدين، منهل مطر شوتر، تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد ٢٣، العدد ٨٩، ١٤٢٢ / ٢٠٠٢ .

3- مفرج بن سعد الحقباني، العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك، مجلة الإدارة العامة، المجلد ٤٢، العدد الرابع، ١٤٣٣ / ٢٠٠٢ .

4- شبير عبدالله عبداللهالحرازي، واقع التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية الإماراتية خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (١٩٩٠– ١٩٩٩)، مجلة آفاق اقتصادية المجلد ٢٣، العدد ٩٠ ،١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م.

5- مشهور هذلول بربور، العواملالمؤثرةفيانتقالاثرأسعارصرفالعملاتالأجنبيةعلىمؤشرالأسعارفيالأردن(١٩٨٦ – ٢٠٠٦)، اطروحة دكتوراه ،٢٠٠٨

6- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣.

7- دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠١٣) ، الاعداد (٥١ ،٦٤).

8- دائرة الاحصاءات العامة، الأردن بالأرقام ٢٠١٣، العدد ١٦، ٢٠١٤ .

9- Michaely , M, ((Export and Groth: An Empirical Investigation)) , Journal of Development Economic , vol 4 , 1977 .

10- Gray .P , and, Singer .H ((Trade Policy and Growth of Developing Countries: some New Data , World Development 16(3) , 1988,THE DYNAMICS OF EXPORT AND IMPORT FUNCTIONS OğuzhanTürker,

11- HalilAltintaşIN TURKEY COINTEGRATION AND MULTIVARIATE GRANGER CAUSATION ANALYSIS ,International Journal of Asian Social Science, 2014,

12- CHIEN-HUI LEE AND BWO-NUNG HUANG , THE RELATIONSHIP BETWEEN EXPORTS AND ECONOMIC GROWTH IN EAST ASIAN COUNTRIES: A MULTIVARIATE THRESHOLD AUTOREGRESSIVE APPROACH , JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Volume 27, Number 2, December 2002 .

13- Ruba Abu Shihab , ThikraiatSoufan , Shatha Abdul-Khaliq , The Causal Relationship between Exports and Economic Growth in Jordan , International Journal of Business and Social Science , Vol. 5 No. 3; March 2014.

14- Sami TABAN, AN EMPIRICAL EXAMINATION OF THE EXPORT-LED GROWTH HYPOTHESIS IN TURKEY, Journal of Yasar University, 3(11), 1535-1551, 2008 .

15- AhmetUğur , Import and Economic Growth in Turkey: Evidence from Multivariate VAR Analysis , Journal of Economics and Business , Vol. XI – 2008, No 1 & No 2 .

16- Muhammad Tahir , IMPORT OPENNESS AND ECONOMIC GROWTH? CROSSSECTIONAL EVIDENCE FROM OECD , Int. J. Eco. Res., 2013, v4i1,